مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9718

الخميس، 5 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جبوغار	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد تيجان
	الصين	السيد سون جيتشيانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جامبرت – غراي
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/632)

Fيتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/632)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أديديجي إيبو، المدير ونائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/632، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيبو.

السيد إيبو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لإطلاعهم مرة أخرى على تنفيذ القرار 2118 (2013)، بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وأقدم هذه الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو نظراً لعدم وجودها حالياً في المكتب.

منذ جلسة المجلس السابقة للنظر في هذه المسألة، وتماشياً مع الممارسة المتبعة، ما فتئ مكتب شؤون نزع السلاح يتواصل بصورة منتظمة مع نظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013).

ومنذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9652)، واصل فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهوده لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة بشأن الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة المقدمة من الجمهورية العربية السورية. وكما ذُكر في الإحاطة السابقة التي قُدمت إلى المجلس بشأن هذه المسألة، فقد عُقدت الجولة السابعة والعشرون من المشاورات بين فريق التقييم واللجنة الوطنية السورية في دمشق في أيار/مايو. وخلال تلك الجولة من المشاورات وبعدها، طلب الفريق توضيحات من اللجنة الوطنية السورية بشأن نتائج تحليل العينات التي جمعها الفريق في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2020 ونيسان/أبريل 2023 في موقعين لهما صلة بالأسلحة الكيميائية معلن عنهما رسميا. وأشارت تلك النتائج إلى وجود أنشطة محتملة غير معلن عنها تتعلق بعدة عوامل حرب كيميائية، بما في ذلك دورة الإنتاج الكاملة من البحث والتطوير إلى الإنتاج والاختبار والتخزين، فيما يخص اثنين من تلك العوامل. وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية السورية قدمت بعض المعلومات الإضافية عن تلك النتائج، فإن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اعتبرت تلك المعلومات غير كافية. وأدى ذلك إلى فتح مسألتين غير محسومتين جديدتين في تموز/يوليه، مما رفع العدد الإجمالي للمسائل غير المحسومة من 24 إلى 26 مسألة، حُلت سبع منها ولا تزال 19 من دون حل. وهذا تطور مقلق للغاية.

وأُبلغتُ كذلك بأن اللجنة الوطنية السورية لم تقبل مقترحات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن فترتين زمنيتين محتملتين لعقد الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات. ونتيجة لذلك، أعلمت الأمانة الفنية في 14 آب/أغسطس الجمهورية العربية السورية بأنها تعتزم إيفاد فريق مصغّر إلى الجمهورية العربية السورية لإجراء الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات في منتصف أيلول/سبتمبر. وقد حُدِّثت وفقاً لذلك الأنشطة المزمع إجراؤها، حيث لن يكون بوسع فريق التقييم إجراء أي زيارات ميدانية خلال المهمة المقترحة. وأعلمت الجمهورية العربية السورية الأمانة الفنية، من خلال مذكرة شفوية مؤرخة 19 آب/أغسطس 2024، بأنها لا تعترض على استقبال فريق

التقييم في منتصف أيلول/سبتمبر. غير أنني أفهم أن المفاوضات بشأن التواريخ ذات الصلة لا تزال جارية.

وقد أُبلغتُ بأن التأخير في إيفاد فريق التقييم سيكون له وقعٌ تشغيلي على الجدول الزمني لعمليات التفتيش المخطط إجراؤها في مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية. وحتى تاريخ صدور تقرير هذا الشهر، لم تتلق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أي معلومات جديدة قد تحل المسائل المتصلة بوجود مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2 في العينة التي جُمعت خلال عملية التفتيش التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وبمصدر مادة كيميائية مزدوجة الاستعمال لاحظ فريق التفتيش وجودها خلال جولة التفتيش التي أجريت في مرافق مركز الدراسات في برزة في أيلول/سبتمبر 2022. وستثابر الأمانة الفنية على التواصل مع اللجنة الوطنية السورية بشأن هذه المسائل خلال الجولة المقبلة من عمليات تفتيش مركز الدراسات.

وكما ذُكر سابقاً، طلبت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضاً معلومات بشأن النقل غير المصرح به للأسطوانتين المتعلقتين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، واللتين يُزعم أنهما دُمِّرتا في هجوم على منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وأُبلِغتُ بأنه، حتى تاريخ هذا التقرير، لم تتلقّ الأمانة الفنية أيّ ردّ على ذلك الطلب.

وتظل الأمانة الفنية ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ ولايتها الرامية للتحقق من وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها المتصلة بالإعلان بموجب الاتفاقية والقرارات الصادرة عن أجهزة تقرير السياسات التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن. مع ذلك، وكما تم التأكيد عليه من قبل، فإن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية للمنظمة ضروري لإغلاق ملفات جميع المسائل غير المحسومة. وبالنظر إلى ما تم تحديده من ثغرات وأوجه عدم اتساق وتباينات لا تزال غير محسومة، خلصت الأمانة الفنية للمنظمة إلى أنه لا يزال يتعذّر اعتبار الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً ومكتملاً وفقاً لما تقضي به اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأدعو الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاستجابة على وجه الاستعجال لجميع طلبات الأمانة الفنية.

وقد أُبلِغتُ بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال تدرس جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وستصدر المزيد من التقارير في الوقت المناسب. كما يواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته في الحوادث التي خلُصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت أو يُرجح أنها استُخدمت في الجمهورية العربية السورية وسيُصدر الفريق تقارير أخرى في الوقت المناسب.

وستواصل الأمم المتحدة دعم كل الجهود الرامية للحفاظ على قاعدة مناهضة الأسلحة الكيميائية وطي صفحة تلك الأسلحة المروعة إلى الأبد. وكما أكدت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في مناسبات عديدة، فإن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول. وأكرر أيضاً دعوة الأمين العام إلى وضع حد لإفلات جميع الذين يجرؤون على استخدام هذه الأسلحة من العقاب، وخاصة ضد المدنيين. وأحثّ أعضاء المجلس على أن يتحدوا بشأن هذه المسألة وأن يتحلوا بروح القيادة في إظهار أنه لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد أديديجي إيبو، على إحاطته.

إن التقرير الشهري الحادي والثلاثون بعد المائة للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2024/632، المرفق)، المعنون "التقدّم المحرَز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري"، مثال واضح آخر على تحيز هذا الكيان. مرة أخرى، علينا تكرار أن محتويات تقارير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير متوازنة وتنشر نفس الاتهامات ضد السوريين بهدف وحيد هو خلق انطباع بأن الحوار بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية لا يعرقله سوى عدم تعاون السوريين وافتقارهم لحسن النية. وعلى سبيل المثال، فإنه يطرح مرة أخرى بشكل غير مناسب مشكلة مصطنعة تم تضخيمها من قبل الأمانة الفنية ولا علاقة لها بالمشاكل التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي إصدار تأشيرة دخول لأحد موظفي فريق تقييم الإعلانات. وعلاوة على ذلك، هناك صمت متعمد فيما يتعلق بأن الوضع لم يحل إلا بفضل جهود دمشق وحسن نيتها.

وتبدو الفقرات المتعلقة بخطط إجراء الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية سخيفة تماماً وتفتقر إلى المهنية. لقد رحبت قيادة الجمهورية العربية السورية بتنظيم المشاورات وكانت على استعداد تام لمواصلة المناقشة من أجل الاتفاق على الطرائق اللازمة، بما في ذلك المواعيد التي تناسب الطرفين. وفي هذا الصدد، نحن لا نفهم على الإطلاق سبب تخصيص ثلاث فقرات كاملة من التقرير لهذه التفاصيل التقنية البحتة. يبدو أن الهدف الوحيد هو تقديم سورية في صورة سيئة.

في الوقت نفسه، لم يكلف أحد نفسه عناء ذكر أنه على الرغم من انتهاك حقوق دمشق وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إلا أنها تواصل التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحسن نية والامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. تقدم سورية كل المساعدة اللازمة في عمليات التفتيش التي يقوم بها ممثلو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولمن لا يريد أن يلاحظ ذلك، نود أن نشير إلى أنه على مدى السنوات العشر الماضية، تم عقد 150 اجتماعاً فنياً والقيام بـ 45 زيارة للمنشآت، وتم فحص 180 عينة وقدمت دمشق 350 وثيقة. وأعتقد أن زملاءنا السوريين سيخبروننا اليوم عن العمل الذي قاموا به لكي يكون لدى المجلس فهم أكثر موضوعية لما يجري. وما زالت تقارير المدير العام لا تمكننا من القيام بذلك.

علاوةً على ذلك، من المهم ألا ننسى أن التعاون مع فريق تقييم الإعلانات جزء من الالتزامات الثنائية الطوعية التي تعهدت بها سورية. لا تنطوي ولاية فريق تقييم الإعلانات على أي أنشطة "تحقيق". فهدفه محصور بمساعدة السوريين في إعداد إعلانهم الأولي. وفي هذا الصدد، يدهشنا أن التقرير يشدد عمداً على أن فريق تقييم الإعلانات قد طرح على سورية مسألتين تقنيتين جديدتين تتعلقان بآثار عوامل كيميائية مدرجة في القائمة. تطرح هذه المسألة الروتينية بشكل لا أساس له كما لو أنه قد عثر على مخزونات من الأسلحة الكيميائية.

نعتقد أن قرار الأمانة الفنية بإضافة هاتين المسألتين الجديدتين غير مبرر. ومن الواضح أنه لا ينبغي التسرع في إدراج هاتين المسألتين في قائمة المسائل غير المحسومة. بل كان ينبغي طلب توضيحات إضافية من دمشق. خبراؤنا مقتنعون بأن معظم ملفات المسائل غير المحسومة المتبقية يمكن نظرياً إغلاقها. ومن الضروري النظر في الصعوبات التي ينطوي عليها الحصول على كميات كافية من الأدلة المادية و/أو الوثائقية لأسباب موضوعية، مثل الأعمال العدائية في الجمهورية العربية السورية، والإطار الزمني للأنشطة المشبوهة المحتملة، وتعجيل إجراء تدمير البرنامج الكيميائي السوري، وما إلى ذلك.

ومع ذلك، لا يوجد ما يدعو للدهشة هنا، لأننا تساءلنا مراراً وتكراراً في هذه القاعة عن سبب اختلاف النهج المتبع تجاه سورية عن النهج المتبع تجاه بلدان أخرى واجهت مشاكل مماثلة ولكنها، على عكس دمشق، لم تتعرض لتوجيه نفس القدر من الانتقادات. وقدمنا أمثلة محددة في هذا الشأن ولكننا لم نتلق أي رد على الإطلاق.

ونأسف لأن التقرير لم يعكس حقيقة أنه في هذا العام، وبفضل تعاون دمشق مع فريق تقييم الإعلانات، تم إغلاق ثلاث من المسائل

غير المحسومة السابقة. ومن جانبنا، نرحب بالتقدم المحرز في إزالة الأسلحة الكيميائية السورية وتفكيك المنشآت المخصصة لإنتاجها وتخزينها. وبالمثل، فإننا نرحب باستئناف المشاورات بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلانات والاتفاق على تمديد الاتفاق الثلاثي بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حتى نهاية العام. إن إنكار التقدم المحرز يرقى إلى إنكار الحقيقة. وبالنظر إلى الطريقة التي يعرض بها الأعضاء الغربيون في المجلس هذه المسألة، يبدو من الواضح أن أي تقدم في الملف الكيميائي السوري غصة في الحلق بالنسبة لهم وسيبذلون كل ما في وسعهم لتجاهله.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر زملاءنا الذين يزعمون أن دمشق تخفي مخزوناتها المزعومة من الأسلحة الكيميائية بأنهم لم يقدموا بعد إلى مجلس الأمن أو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أي معلومات بشأن بعض المرافق السورية المخصصة لإنتاج أو تخزين الأسلحة الكيميائية. تلك كانت هي المرافق التي هاجمتها الدول الغربية في نيسان/أبريل 2018، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يعد في حد ذاته انتهاكًا صارخًا للقرار 2118 (2013).

إن هذا العرض المسيّس ليس له سوى غرض واحد: تضليل المجلس وليصب في مصلحة خصوم دمشق في محاولتهم إبقاء الملف الكيميائي السوري مفتوحاً إلى أجل غير مسمى. ثمن هذه الإجراءات هو تسييس بلا حدود لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتيجة لذلك، فإن نظام حظر الأسلحة الكيميائية ككل يتعرض بوضوح للضرر، ويتم تقويض قدرة المنظمة على التصدي للتحديات الحقيقية التي تواجه المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح الكيميائي وعدم انتشار الأسلحة الكيميائية. نحث زملاءنا الغربيين على التفكير في ما إذا كانت أعمالهم المقيتة والانتقامية تجاه الحكومة السورية التي هزمت الإرهاب تستحق ما يترتب عنها من عواقب على التعاون الدولي في هذا المجال.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدير إيبو على إحاطته.

يصادف هذا الشهر مرور 11 عامًا على القرار 2118 (2013) الذي اتخذه المجلس بالإجماع ردًا على الهجمات المروعة التي شُنت باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. واليوم، تود الولايات المتحدة أن تستعرض موقفنا من الركائز الأساسية لهذا القرار.

لقد طالب القرار 2118 (2013) بالتنفيذ الكامل لقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يستلزم التعجيل بالقضاء على برنامج سورية للأسلحة الكيميائية وإخضاعه لتحقق صارم. ونص على ألا تستخدم الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية أو تستحدثها أو تنتجها أو تحوزها بأي طريقة أخرى أو تخزنها أو تحتفظ بها أو تنقلها وأن تتعاون بالكامل مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بسبل منها السماح لموظفي المنظمتين بتفتيش أي موقع وجميع المواقع على الفور ودون عوائق. ونص القرار 2118 (2013) أيضاً على وجوب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وبكل هذه المقاييس، لم تكتف الجمهورية العربية السورية بعدم تنفيذ الأحكام، بل أظهرت ازدراءً تاماً لإرادة المجلس ولعائلات الرجال والنساء والأطفال الذين عانوا وقضوا نحبهم بسبب هذه الهجمات.

وبعد 11 عامًا من هذا السلوك، يمكننا جميعًا أن نرى أن هذا النظام لا يخجل على الإطلاق. وخلصت جميع التحقيقات الدولية المتعددة إلى النتيجة ذاتها التي تفيد بأن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية استخداماً متكرراً ضد المواطنين السوريين.

وعلى الرغم من هذه الأدلة القاطعة، ترفض الجمهورية العربية السورية الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بالكشف الكامل عن برنامجها وترسانتها من الأسلحة الكيميائية على نحو قابل للتحقق. وما يثير قدراً أكبر من القلق هو عدم تحمل هذا النظام بعد المسؤولية عن الفظائع التي ارتكبها ضد مواطنيه.

المدير إيبو، إننا نقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقق من دقة إعلانات سورية وللضغط على النظام لمعالجة ما تبقى من ثغرات وتناقضات كثيرة. ونشيد أيضاً بمهنية البعثات الخاصة المعنية بسورية وتفانيها وحيادها وتصميمها.

وندرك أن مهمتها شاقة، ولكن يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان ألا يجبَر السوريون مرة أخرى على تحمل هذه الكارثة. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أيٍّ كان وتحت أي ظرف من الظروف.

وتشير الولايات المتحدة إلى أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل اكتشاف أدلة مثيرة للقلق على قدرات سورية في مجال الأسلحة الكيميائية والتي يعود تاريخ آخرها إلى نيسان/أبريل 2023. وهو ما أدى إلى فتح المنظمة ملف مسألتين جديدتين لم يُحسم فيهما بعد بشأن دقة إعلان سورية واكتماله، مما رفع عدد الثغرات والتناقضات في إعلان سورية الأولي في هذه القائمة الطويلة إلى 19، بما في ذلك العديد من الثغرات والتناقضات التي استمرت منذ عام 2014.

ورداً على عدم امتثال سورية المستمر، اتخذ مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القرار الاستثنائي الذي يستند إلى الفقرة 3 من المادة الثانية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية والذي يوصي الدول الأطراف باتخاذ عدد من التدابير الجماعية لتحقيق أهداف منها منع نقل بعض المواد الكيميائية والمعدات المزدوجة الاستعمال إلى سورية. ويهدف هذا القرار أيضاً إلى منع وقوع المواد الكيميائية والمعدات المزدوجة الاستعمال ذاتها في أيدي الجهات من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية. وتحث الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ تلك التدابير بدون تأخير.

وتواصل الولايات المتحدة العمل مع الشركاء في جميع أنحاء العالم لإنهاء برنامج الأسلحة الكيميائية للنظام وتعزيز المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وأماكن أخرى. وبعد مرور 11 عاماً، يراهن النظام السوري على أن ننسى جميعاً الفظائع التي ارتكبها. وترفض الولايات المتحدة القيام بذلك. لن ننسى ولن نتهاون ونناشد كل دولة جالسة حول هذه الطاولة أن تقوم بالمثل.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي موزامبيق وسيراليون وبلدي الجزائر، وكذلك غيانا (مجموعة 3+1).

نشكر السيد أديدجي إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على إحاطته. ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

تؤكد مجموعة 3+1 من جديد اعتقادها الراسخ بوجوب إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن أيّ كان وتحت أي ظرف من الظروف. ونظل ملتزمين بضمان المساءلة عن هذه الأعمال بموجب القانون الدولي.

واستعرضنا بعناية محتويات التقرير الشهري رقم 131 الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يشمل الفترة من 24 تموز/يوليه إلى 23 آب/أغسطس 2024 (المرفق S/2024/632). وننوه أيضاً بتقديم التقرير الشهري رقم 129 عن التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية بخصوص تدمير أسلحتها الكيميائية.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تلاحظ مجموعة 3+1 بارتياح تدمير 100 في المائة من الأسلحة الكيميائية المعلن عنها اعتباراً من 7 تموز/يوليه 2023. وفي هذا الصدد، نرحب باستكمال تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك ما أعلنت عنه الجمهورية العربية السورية.

وإذ تشير المجموعة إلى القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالقضاء على الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها وتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية، فإنها تشيد بالجهود الحقيقية المبذولة والتقدم الكبير المحرَز في هذا الصدد. ونرحب أيضاً بتقارير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن إتمام تدمير جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الذي أعلنت عنه الجمهورية العربية السورية.

وتنوه المجموعة بالتعاون المستمر بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما

الجولة السابعة والعشرون من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية في دمشق. ونتطلع إلى التقرير الخاص بتلك المشاورات ونتوقع المزيد من التطورات الإيجابية.

لقد أحطنا علماً بموافقة اللجنة الوطنية السورية على عقد الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات بعد 10 أيلول/سبتمبر وتتطلع المجموعة إلى إجراء تلك الزيارة وإلى تحقيق نتائج مثمرة من أجل إغلاق هذا الملف نهائياً.

وتشجع مجموعة 3+1 الأمانة على مواصلة جهودها لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة بشأن الإعلانات الأولية واللاحقة المقدمة من الجمهورية العربية السورية وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما نشجع الجمهورية العربية السورية على مواصلة تعاونها لمعالجة المسائل غير المحسومة وفقاً لأحكام الاتفاقية. وتعتقد المجموعة أن الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة وتعزيز روح التعاون أمر بالغ الأهمية لنجاح حل المسائل غير المحسومة. وفي هذا الصدد، نشجع استمرار سورية في التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وترحب المجموعة بتمديد الاتفاق الثلاثي المبرم بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر. ونرى أن للاتفاق دوراً حيوياً في تيسير أنشطة الأمانة في الجمهورية العربية السورية. وما زلنا ملتزمين بحتمية عدم استخدام الأسلحة الكيميائية وبجميع الجهود الرامية إلى حظر استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو استخدامها. وتؤكد المجموعة من جديد دعمها المستمر للقرار 2118 (2013) وتشدد على أهمية تنفيذه بالكامل.

وتتطلع المجموعة إلى استمرار التعاون الناجح القائم بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية بشأن جميع المسائل من أجل إغلاق الملف بشكل نهائي. ونعتقد أن تحقيق المزيد من التقدم في معالجة المسائل المتبقية ممكن من خلال الحوار المستمر والتفاهم المتبادل.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

قبل أحد عشر عامًا، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2118 (2013) بعد أسابيع قليلة من استخدام الأسلحة الكيميائية في ضواحي دمشق. في 21 آب/أغسطس 2013، وقع سكان الغوطة، بما في ذلك العديد من الأطفال، ضحايا لواحدة من أشد الهجمات الكيميائية تدميراً على المدنيين منذ الحرب العالمية الثانية. وانضمت سورية بعد ذلك إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. مع ذلك، وعلى مدى السنوات الـ 11 الماضية، انتهكت الالتزامات بموجب الاتفاقية والقرار 2118 (2013) في 25 مناسبة على الأقل وثقت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيها شن هجمات كيميائية.

خلال 11 عامًا، قامت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالكثير لتوضيح جميع المسائل المحيطة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وكان لا بد من تعديل إعلان سورية الأولي 20 مرة. ومع ذلك، فقد أثارت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأبلغت عن ما مجموعه 26 مسألة، ولا تزال 19 منها معلقة. وحقيقة أن اثنتين منها أثيرتا هذا العام فقط مدعاة للقلق. لذلك تحث سويسرا سورية على مواصلة التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجميع بعثاتها تعاونا كاملا وبحسن نية. كما ندعو سورية إلى تقديم تفسيرات يمكن التحقق منها ومعقولة علميًا توضح جميع المسائل العالقة. إن الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات وسورية ضرورية لتحقيق هذه الغاية. وفي غضون ذلك، نعول على الزيارة المرتقبة لفريق مصغّر لتقييم الإعلانات في منتصف أيلول/سبتمبر ونتطلع إلى قراءة تقريره. وتؤكد سويسرا على ثقتها الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعمها لجميع بعثاتها التي لا شك في نزاهتها ومهنيتها.

طوال 11 عامًا، كانت الجلسات المنتظمة لمجلس الأمن تذكرنا بالتحدي الحاسم المتمثل في منع إنتاج وتخزين وانتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وضمان تدميرها. كما أن انتظام الجلسات يعكس أيضًا التزام المجلس العالمي بمكافحة الإفلات من العقاب، التي يعتمد عليها أمننا الجماعي. يجب ألا يفلت من العقاب أولئك الذين

يصنعون هذه الأسلحة ويمتلكونها، ناهيك عن الذين يستخدمونها. في الواقع لن يكون هناك سلام في سورية ما لم يتم تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات القانون الدولي.

ولهذا السبب ستواصل سويسرا دعم أي منظمة أو مبادرة دولية مكلفة بتوثيق هذه الجرائم بموجب القانون الدولي ومنع ارتكابها من قبل أطراف النزاعات، بما في ذلك الدول والجماعات المسلحة من غير الدول. ومن هذا المنطلق، نرحب بالتعاون الرسمي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. يمثل هذا التعاون خطوة هامة نحو تنفيذ القرار 2118 (2013) والامتثال للقانون الدولي ذي الصلة، وهو ما تلتزم به سويسرا التزاماً تاماً وستواصل العمل من أجله في هذا المنتدى وغيره من المنتديات.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا)) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد إيبو على إحاطته المفيدة، وأن أشيد بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جهودها المحايدة في ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أرحب بممثلي سورية وإيران وتركيا.

بينت إحاطة اليوم مرة أخرى لماذا يجب أن يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره بانتظام. على الرغم من أن سورية انضمت إلى الاتفاقية منذ أكثر من عقد، إلا أنه لا يزال من المستحيل التحقق بشكل كامل من الإعلانات التي قدمتها سورية، مما يترك مصير كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية غير معروف. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولاً، تعرب جمهورية كوريا عن قلقها البالغ إزاء فتح مسائل معلقة جديدة بشأن امتثال سورية للاتفاقية وتنفيذ القرار 2118 (2013). ونلاحظ بقلق النتائج التي توصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤخراً، والتي تشير إلى أنشطة غير معلنة تتعلق بالعديد من عوامل الحرب الكيميائية، بما في ذلك دورة إنتاجها الكاملة. هذا تطور مخيب للآمال، خاصةً بالنظر إلى التقدم الذي أحرز في وقت سابق من هذا العام، عندما تم حل بعض المسائل المعلقة. وفي حين أن التقرير الأخير الصادر عن فريق تقييم الإعلانات يقر ببذل الحكومة السورية لقدر من الجهود، إلا أنها لا تزال أقل من المطلوب للتحقق من تفسيراتها بشكل كامل. لذلك نحث سورية على تقديم معلومات شاملة إلى أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل جميع المسائل المتبقية.

ثانياً، نحث الجمهورية العربية السورية على إبداء تعاون أكبر مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحيط علماً بالتمديد الأخير للاتفاق الثلاثي المبرم بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حتى نهاية العام الجاري، وهو ما نراه خطوة إيجابية وتدريجية يمكن أن تسهل الأنشطة التي كلفت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لكننا ما فتئنا نشعر بقلق بالغ إزاء رفض سورية إصدار تأشيرات دخول لجميع أعضاء فريق تقييم الإعلانات في العام الماضي، مما حد من أنشطة الفريق. هذه الإجراءات تقوض جهود المنظمة لحل المسائل المعلقة. ونشجع سورية بقوة على إتاحة الوصول الكامل إلى جميع أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذات الصلة، بما في ذلك فريق تقييم الإعلانات وفريق التحقيق وتحديد الهوية، ودعم جهودها من دون تأخير.

ثالثًا، نكرر دعوتنا لمحاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. بعد مرور أحد عشر عامًا على الهجوم المروع بالأسلحة الكيميائية في الغوطة في آب/أغسطس 2013، لا تزال مسؤوليتنا قائمة لضمان المساءلة عن خسائر في الأرواح تجاوزت 1 000 شخص. كما أن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في عامي 2017 و 2018 هو بمثابة تذكير صارخ بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب لردع تكرار هذه الأعمال. ونعرب عن بالغ تعاطفنا مع ضحايا استخدام الأسلحة الكيميائية ونشدد على أن هذه الجرائم لا يمكن أن تبقى من دون عقاب. وفي هذا الصدد، ندعم بقوة عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي يعمل على تحديد مصدر الأسلحة الكيميائية ومرتكبيها، ونعارض أي محاولات لتقويض شرعيته وقيمته.

إن التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية أمر بالغ الأهمية في السياق السوري الحالي، حيث تؤدي عودة ظهور تنظيم داعش وتصاعد التوترات الإقليمية إلى زيادة كبيرة في خطر وقوع المواد الكيميائية في الأيدي الخطأ. وفي هذا الصدد، تحث جمهورية كوريا جميع الأطراف على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد سون جيتشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيبو على إحاطته.

لا يزال موقف الصين من القضايا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ثابتًا. إننا نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة كانت، تحت أي ظرف من الظروف، ولأي غرض من الأغراض. ونأمل أن نرى عما قريب عالماً خالياً من الأسلحة الكيميائية.

وتدعو الصين إلى الحوار والمفاوضات لحل المسائل العالقة المتعلقة بالإعلان الأولي عن الأسلحة الكيميائية في سورية. ونشجع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية على مواصلة السير في نفس الاتجاه على أساس الاحترام المتبادل والتعاون على قدم المساواة والتواصل بشأن إجراء الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات الفنية من أجل حل المسائل غير المحسومة.

ينبغي القيام بأعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتعلقة بالتحقيقات وتحقيق المساءلة بشأن أي استخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية بما يتفق تماماً مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومرفق التحقق ذي الصلة لضمان الامتثال للإجراءات المعمول بها وموثوقية الأدلة ومصداقية استنتاجاتها. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تحافظ جميع الأطراف معاً على الطابع الفني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن تمتنع عن المواجهات بين الكتل والعداء السياسي.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد إيبو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على مبادئ اليابان بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية. إنّ استخدام أيّ طرف كان للأسلحة الكيميائية، بأي صورة من الصور، وفي أي وقت من الأوقات، أينما كان ذلك وأياً كانت الظروف أمر غير مقبول، ويجب محاسبة المسؤولين عن استخدامها. ومن المؤسف حقًا أننا لم نشهد تقدمًا ملموسًا في هذا الملف منذ جلستنا الأخيرة حول هذا الموضوع (انظر S/PV.9652). لقد سلّط التقرير الشهري الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2024/632، المرفق) الضوء مرة أخرى على المخاوف المتعلقة بسلوك سورية. ووفقًا للتقرير، لم تقدم سورية تفسيرات كافية لآثار عوامل الحرب الكيميائية غير المعلن عنها. ويشير هذا الافتقار إلى الشفافية إلى إمكانية وجود أنشطة غير معلن عنها لاستحداث أسلحة كيميائية وإنتاجها على نطاق واسع في موقعين ذوي صلة بالأسلحة الكيميائية معلن عنهما رسميًا. وأشار التقرير المفصل الذي أعده فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي صدر في 4 تموز/يوليه، إلى مسائل غير محسومة إضافية: أولاً، أنشطة غير معلنة تشمل خردل النيتروجين؛ ثانياً، أنشطة غير معلنة تنطوي على السومان؛ وثالثًا، وجود مؤشر لعامل الأعصاب EA-1699 في منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التناقضات والثغرات والتضاربات في إعلان سورية الأولي وإعلاناتها اللاحقة، على النحو الذي أكده مرة أخرى آخر تقرير للمدير العام. ونواصل حثّ سورية على التعامل بحسن نية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم جميع المعلومات المطلوبة لحل المسائل العالقة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وإذا استمرت سورية في حيازة الأسلحة الكيميائية ولم تدمر المخزونات ومرافق الإنتاج غير المعلن عنها، فإن هذا يقوض أهداف ومقاصد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتشيد اليابان بالعمل المهني والمحايد والمستقل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعارض بشدة أي محاولات لتقويض سلطتها وعملها القيّم. وتعتقد اليابان أن منع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يجب أن يظل أولوية لمجلس الأمن.

السيدة جامبرت – غراي (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المدير إيبو على إحاطته اليوم.

كما أشار الكثيرون في هذه القاعة بالفعل، يصادف هذا الشهر مرور 11 عامًا على تصديق سورية على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2118 (2013)، الذي يدعو سورية إلى التوقف الفوري عن إنتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها. وفي عام 2013، استخدمت قوات بشار الأسد غاز السارين ضد أهالي الغوطة، مما أسفر عن مقتل أكثر من 400 1 شخص. وفي عام 2018، أدى هجوم بالأسلحة الكيماوية في دوما إلى مقتل 43 رجلًا وامرأة وطفلًا وإلحاق أضرار بعشرات آخرين.

إلا أن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية لم تصبح بعد في طي التاريخ. لقد فشلت السلطات السورية في الكشف عن آلاف الذخائر ومئات الأطنان من العوامل الكيميائية، على الرغم من الجهود الدؤوبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق تقييم الإعلانات التابع لها. لقد عقدنا 150 اجتماعًا فنيا، ومع ذلك لا تزال هناك مسائل غير محسومة بشأن إعلان سورية. ولا تزال هناك تسع عشرة مسألة عالقة لم يتم حلها فيما يتعلق بالإعلان السوري بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأضيفت اثنتان في شهر تموز/يوليه، وقد جرى فتحهما، كما هو مبين في أحدث تقرير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى المجلس (S/2024/632)، بسبب فشل سورية في تقديم تفسير كاف للعثور على آثار عوامل حرب كيميائية غير معلنة أو مؤشرات عليها في العينات التي جمعها سابقاً فريق تقييم الإعلانات. ويشير ذلك إلى إمكانية وجود أنشطة غير معلن عنها لاستحداث أسلحة كيميائية وإنتاجها على نطاق واسع في موقعين ذوي صلة بالأسلحة الكيميائية معلن عنهما رسميًا. وهذا مدعاة لبالغ القلق.

إن استمرار عدم امتثال سورية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية له تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء. منذ أن استخدم بشار الأسد الأسلحة الكيميائية لأول مرة ضد المدنيين السوريين في عام 2013، فقد استُخدمت الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً، في العراق وماليزيا وفي بلدي المملكة المتحدة، والآن في أوكرانيا. وتقع على عاتقنا جميعًا مسؤولية الحفاظ على التحريم العالمي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. لا يمكن أن يصبح استخدام الأسلحة الكيميائية أمراً طبيعيًا. وأحث سورية على الامتثال لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق تقييم الإعلانات التابع لها، وأحث جميع أعضاء المجلس على توضيح معارضتهم لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ودعم جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتشيد المملكة المتحدة بالجهود الدؤوبة المتواصلة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بقيادة المدير العام فرناندو أرياس. وسوف نواصل العمل بلا كلل لدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتوصل في يوم من الأيام إلى القضاء التام على الأسلحة الكيميائية.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته المفيدة.

تؤيد مالطة عقد هذه الجلسات بانتظام. لا بالنظر إلى صدور ولاية بعقدها بموجب القرار 2118 (2013) فحسب، بل ولأن تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأخيرة تُظهر بوضوح ضرورة إبقاء الاهتمام الدولي منصبّاً على هذا الملف. في شهر تموز/يوليه، قدّرت الأمانة عدم كفاية المعلومات التي قدمتها سورية بشأن عوامل الحرب الكيميائية التي عثر عليها سابقاً فريق تقييم الإعلانات.

وأدى ذلك إلى فتح مسألتين جديدتين لا تزالان غير محسومتين في إعلانها الأولي، أُبلغ بهما أيضاً المجلس التنفيذي.

وتشير العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلانات إلى "احتمال وجود أنشطة غير معلن عنها لاستحداث أسلحة كيميائية وإنتاجها على نطاق واسع". وذلك غير مقبول. إن الجمهورية العربية السورية ملزمة، تمشياً مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013)، بعدم إنتاج أسلحة كيميائية أو اقتنائها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها. ويجب إدانة انتهاكات هذه الأحكام إدانة قاطعة. وعلاوة على ذلك، أشارت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقريرها الأخير إلى أنها تعتزم إيفاد فريق التقييم لإجراء الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات مع السلطات السورية. وللأسف، لم تقبل سورية الفترات الزمنية التي اقترحتها الأمانة.

وبالتالي، فإن الأمانة، نظراً لضيق الوقت والتزاماتها المتعلقة بإعداد التقارير، لن توفد إلا فريقاً مصغراً لن يتمكن من القيام بأي زيارات ميدانية. ولسوء الحظ، سيكون للتأخر في إيفاد الفريق أثر تشغيلي على الجدول الزمني لجولة عمليات التفتيش التي تقوم بها الأمانة في مرافق مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة وجمرايا في عام 2024. وندعو سورية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها، بما في ذلك التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن عدم إحراز التقدم في هذا الملف أمر مؤسف، وتتحمل سورية المسؤولية الكاملة عنه. فبعد أكثر من 10 سنوات من انضمامها إلى الاتفاقية واتخاذ القرار 2118 (2013)، لا يمكن حتى الآن أن يعتبر إعلانها دقيقا ومكتملا. ونحث الجمهورية العربية السورية، مرة أخرى، على إحراز تقدم حاسم نحو الإزالة الكاملة لبرنامجها للأسلحة الكيميائية. فاستخدام الأسلحة الكيميائية يتعارض تماما مع المعايير القانونية للمجتمع الدولي ولا يمكن تبريرها على الإطلاق. وتدين مالطة بشدة استخدامها من جانب أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. وكما سمعنا للتو من السيد إيبو، يجب أن تُزال هذه الأسلحة على نحو نهائي. ويجب أن نضمن بشكل جماعي محاسبة مرتكبي هذه الهجمات الفظيعة. ويعني ذلك تحقيق العدالة للضحايا، ولكن أيضا منع وقوع هجمات في المستقبل.

ختاماً، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها الفنية، التي تنفذ ولايتها باستقلالية ووفقاً للمعايير الدولية. وينبغي أن يعترف الجميع بروحها المهنية وحيادها، لا سيما داخل المجلس.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها هذا الشهر، أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وبشكر سيراليون على قيادتها الممتازة للمجلس في الشهر الماضي. ويعرب وفد بلدي عن تقديره للإحاطة التي قدمها السيد أديديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

وتقدر إكوادور الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها التقنية لتنفيذ ولاية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار 2118 (2013). وأحث السلطات السورية مرة أخرى على التعاون الكامل مع الأفرقة الفنية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم المعلومات اللازمة لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة على وجه السرعة. فذلك ضروري لأغراض المساءلة ولكن أيضا من أجل السلام والأمن الدوليين.

وتؤكد إكوادور من جديد التزامها الراسخ بتنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنفيذا كاملا، وأكرر إدانة بلدي القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف. ومن الضروري أن يظل المجلس متحدا لضمان عدم إفلات المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة الفظيعة من العقاب.

في الختام، يؤكد وفد بلدي مرة أخرى دعمه للعمل المحايد والموضوعي والمستقل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويشدد على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي لضمان إزالة الأسلحة الكيميائية إزالة كاملة يمكن التحقق منها في جميع أنحاء العالم.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد إيبو على إحاطته.

تلقى مجلس الأمن قبل أيام قليلة التقرير الشهري الـ 131 للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن القضاء على البرنامج السوري (المرفق S/2024/632). فعلى مر السنين، أجرت أفرقة المنظمة المسؤولة عن تقييم إعلان السلطات السورية بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية 27 جولة من المشاورات، بما في ذلك الاجتماعات الفنية والمقابلات والزيارات لمواقع التصنيع.

وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها فرق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيتها، لم يسلط الضوء على حالة البرنامج الكيميائي السوري. وتقع المسؤولية عن ذلك على عاتق النظام. ويخلص التقرير الـ 131 للمدير العام، مرة أخرى، إلى أن الإعلان الذي قدمته السلطات السورية لا يمكن اعتباره دقيقا ومكتملا، بل لا تزال تظهر

أسباب جديدة وجيهة تدعو إلى القلق. فالسلطات السورية لم تتمكن حتى الآن من تفسير وجود مواد كيميائية في العينات التي جُمعت من موقعين في أيلول/سبتمبر 2020 ونيسان/أبريل 2023، والتي قد تدل على وجود أنشطة غير معلنة لإنتاج أسلحة كيميائية. وتُضاف علامات الاستفهام بشأن هذه العوامل إلى قائمة طويلة من الأسئلة التي ما زالت مطروحة فيما يتعلق بإعلان السلطات السورية.

ونحيط علما باعتزام المنظمة إيفاد فريق إلى سورية قريباً لإجراء الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات، ونأمل أن يتيح ذلك إحراز التقدم نحو تسوية المسائل غير المحسومة. ونحث سورية على التعاون الكامل مع المنظمة للرد على جميع الاستفسارات المتبقية. ويجب على النظام السوري الامتثال لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعندئذ فقط ستتمكن من استعادة حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في الاتفاقية.

إن حيازة الأسلحة النووية واستخدامها يشكلان تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وقد استخدم النظام السوري هذه الأسلحة اللاإنسانية عمدا ضد أبناء شعبه. وإلى أن يتم الحصول على تأكيدات بشأن الإزالة التامة للبرنامج السوري، يجب أن يُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره. واستخدام الأسلحة الكيميائية، من جانب أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف، غير مقبول. ولم ننس التهديد الذي يشكله الإرهاب الكيميائي، وهو تهديد يسلط الضوء عليه في التقرير الرابع لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي نسب الهجوم الذي وقع في مارع عام 2015 إلى تنظيم داعش. وتظل فرنسا ملتزمة مع شركائها التزاماً تاماً بدعم المنظمة، وإنفاذ الحظر على الأسلحة الكيميائية ومكافحة الإفلات من العقاب على استخدامها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سلوفينيا.

أود أن أشكر المدير إيبو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أبدأ بالتشديد على إدانة سلوفينيا الثابتة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية، في أي مكان ومن جانب أي جهة، سواء كان دولة أو جهة من غير الدول. فالأسلحة الكيميائية خطر يهدد السلام والأمن الدوليين، ونتيجة لنطاق استخدامها والعواقب الناجمة عنه في سورية، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن مجلس الأمن يجب أن يُبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وتقدر سلوفينيا التقارير المنتظمة التي يقدمها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونشدد على أن الجهود التي تبذلها المنظمة وخبراؤها أساسية لضمان امتثال سورية الكامل للالتزامات المنبثقة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ومحاسبتهم.

ونلاحظ بقلق ظهور مسألتين جديدتين غير محسومتين في الآونة الأخيرة، حيث إن سورية لم تفسر تفسيراً كافياً وجود آثار عوامل حرب كيميائية غير معلن عنها. وقد يشير ذلك إلى أنشطة غير معلن عنها لاستحداث أسلحة كيميائية وإنتاجها على نطاق واسع في موقعين. وهذا الحالة تزيد من شواغلنا فيما يتعلق بدقة واكتمال إعلانات السلطات السورية بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية ومخزوناتها.

وندعو سورية إلى تقديم تفسيرات موثوقة من الناحية الفنية للمسائل غير المحسومة، والامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحسن نية.

ولا تزال سلوفينيا مصممة على ضمان التقيد الصارم بحظر الأسلحة الكيميائية وضمان تحقيق العدالة لضحايا هذه الأسلحة اللاإنسانية بضمان مساءلة المسؤولين عن الهجمات الكيميائية في سورية وأماكن أخرى. يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على مثل هذه الجريمة.

وما زلنا نعتقد أن النهج المتعدد الأطراف، وفي صميمه اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هو وحده القادر على تمهيد السبيل نحو تحقيق هدفنا النهائي – وهو عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): أود بدايةً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، لتولي بلدكم سلوفينيا رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، وأتمنى لكم التوفيق في إدارة أعمال المجلس في هذا الشهر المزدحم. وأشكر أيضاً الوفد الدائم لسيراليون على جهوده في إدارة أعمال مجلس الأمن الشهر الفائت.

يجدد بلدي سورية إدانته استخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان ومن قبل أي كان وتحت أية ظروف، ويؤكد التزامه بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو ما تجلى خلال الفترة الماضية في ما يلي:

أولاً، قدمت اللجنة الوطنية السورية ثلاثة تقارير شهرية تغطي الأنشطة التي تم إجراؤها في سورية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وكان آخرها تقريرها الشهري رقم 129 المؤرخ 14 آب/أغسطس.

ثانياً، يسّرت اللجنة الوطنية السورية عقد جولة المشاورات السابعة والعشرين لفريق تقييم الإعلانات في شهر أيار/مايو من هذا العام، وقدمت كل التسهيلات لإنجاح مهمة الفريق. كما قدمت كل الوثائق والمعلومات المطلوبة. وفي حين استغرق تقييم الفريق لتلك المعلومات مدة شهرين، فقد منح اللجنة الوطنية السورية ثلاثة أيام فقط لإرسال تعليقاتها على تلك التقييمات، وهي بطبيعة الحال مدة غير كافية.

ثالثاً، رحبت اللجنة الوطنية السورية بعقد جولة المشاورات الثامنة والعشرين بين فريق خبراء اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلانات بعد 10 أيلول/سبتمبر الجاري، ووفق المواعيد التي تناسب الطرفين.

رابعاً، وافقت اللجنة الوطنية السورية على تمديد الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر إضافية، بما ييسر مهام وأنشطة المنظمة في سورية.

إن تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يقابَل بإمعان الأمانة الفنية للمنظمة في تسييس هذا الملف بدلاً من الالتزام بمبادئ المهنية والحيادية وتوخي المصداقية. ولا زالت التقارير الشهرية للمدير العام للمنظمة تروّج لذات المزاعم والاتهامات الباطلة التي تسوقها الدول الغربية المعادية ضد سورية، والتي يرفضها بلدي جملةً وتفصيلاً.

لقد استمعنا قبل قليل لإحاطة السيد إيبو، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. ومن المؤسف أن إحاطته اليوم قد أغرقت مجلس الأمن بتفاصيل ونقاشات فنية تندرج ضمن إطار التعاون الثنائي بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي إطار عمل المنظمة في لاهاي. لا بل إن ممثل الأمانة العامة، للأسف، خاض في عرض مفصل لنقاشات روتينية اعتيادية حول مواعيد لزيارات محتملة الشهر الجاري إلى سورية بطريقة لا تفضي إلا إلى المزيد من التسييس وإلى خدمة أجندات الدول الراغبة في الإساءة للتعاون السوري مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد أشرت قبل قليل إلى أن سورية رحبت بعقد الجولة الثامنة والعشرين مع فريق تقييم الإعلانات بعد 10 أيلول/سبتمبر. وليس دور الأمانة العامة أن تخوض في مجال هل نعقد هذا الاجتماع قبل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أم قبل سفر الوفد الحكومي إلى نيويورك، أو بعد مشاركة الوفد الحكومي في أعمال الأسبوع الرفيع المستوى؟ وهذه التفاصيل الروتينية التي لا تفيد ولا تخدم إلا المزيد من تسييس العمل.

تجدد سورية مطالبتها للأمانة الفنية للمنظمة والدول الغربية التي دأبت على تسييس هذا الملف واستخدامه كأداة للضغط بعدم استباق المشاورات الجارية بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلانات، وعدم الإشارة لوجود مسائل غير محسومة جديدة قبل إتاحة الوقت لمناقشتها بين الجانبين.

كما ندعو إلى التوقف عن إطلاق الاتهامات الباطلة والكف عن التشويش على التعاون القائم بين سورية والمنظمة. ويعرب بلدي عن الأسف لما جاء في تقرير المنظمة الأخير (انظر S/2024/632) الذي قفزت فيه الأمانة الفنية إلى استنتاجات بشأن مسائل لا تزال قيد التقييم

الفني وتحتاج إلى المزيد من المشاورات بين الجانبين. وهو ما يصب في خدمة المواقف العدائية للدول الغربية الدائمة العضوية في هذا المجلس ضد بلدي.

لقد جاءت رسالة "مجموعة برلين 21" المؤرخة 18 تموز/يوليه 2024 والمعممة على جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لتضيف دليلاً جديداً يثبت ما نبهنا إليه مراراً بشأن العيوب الجسيمة التي تشوب عمل فرق الأمانة الفنية للمنظمة. إن ما ورد في تلك الرسالة يستحق اهتمام المجلس، لا سيما وأن هذه المجموعة تضم في عضويتها شخصيات من الأمم المتحدة وأكاديميين وعلماء وخبراء في المجالات ذات الصلة. لقد أوضحت المجموعة في رسالتها حجم المخاطر التي تتعرض لها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نتيجة تسييس عملها. وهو ما يتطابق مع ما ورد في التقرير الذي أعدّه عضوان في البرلمان الأوروبي العام الماضي تحت عنوان: "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية: الطريق إلى الأمام"، والذي يقدم مقترحات لاستعادة مصداقية المنظمة من خلال ضمان عودتها الكاملة إلى العمل في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويطالب إدارة المنظمة بمعالجة القضايا التي أثارها خبراء المنظمة السابقون، ومنهم إيان هندرسون وبريندان ويلان.

مع حلول الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) الرامي للحيلولة دون حيازة الجماعات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، ومعدات إنتاجها ووسائل إيصالها، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، نذكر بأن بلدي دأب على موافاة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بذلك القرار والأمانة العامة للأمم المتحدة بمعلومات حول حيازة واستخدام التنظيمات الإرهابية لمواد كيميائية كسلاح ضد المدنيين والقوات المسلحة، أو فبركة حوادث كيميائية في سورية. إلا أن تلك المعلومات قوبلت بالتجاهل والتعتيم عليها من قبل الدول الغربية المنشغلة باختلاق الأكاذيب وكيل الاتهامات للحكومة السورية لأهداف معروفة. إن وفد بلدي يجدد التأكيد على مخاطر امتلاك المجموعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية، ويشدد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي للتصدي لهذا التهديد الخطير للسلام والأمن الدوليين.

إن بلدي يطالب بوضع حد لتسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتصحيح آليات عملها بما يعيد للمنظمة مهنيتها ومصداقيتها، ويحفظ الطابع الفني للملف ويؤدي إلى نتائج إيجابية تسهم في إغلاقه بشكل نهائي.

لقد تحدث ممثل إدارة الولايات المتحدة عن الذكرى السنوية للقرار 2118 (2013) وتحدث البعض عن الذكرى السنوية لحادثة مزعومة وقعت في ضواحي دمشق في عام 2013. وكنا نتمنى من ممثل الإدارة الأمريكية لو ذكرنا أيضا باستخدام بلده في آب/أغسطس 1945 للأسلحة النووية في اليابان في هيروشيما وناغازاكي، ولو حدثنا عن مئات الآلاف من الضحايا من الأطفال والنساء والرجال وكبار السن الذين قُتلوا لا لسبب إلا لأن الإدارة الأمريكية أرادت استعراض قوتها العمياء، كما فعلت لاحقاً في دول أخرى غزتها واحتلتها ونهبت ثرواتها وقتلت شعوبها. وكما تفعل حاليا هي وحلفاؤها من خلال دعم إسرائيل في تدمير غزة وقتل عشرات الآلاف من أبنائها. تخيلوا أن السفير الأمريكي في اليابان وسفراء آخرين قاطعوا الذكرى السنوية لإحياء ذكرى ضحايا القنبلة النووية، احتجاجاً على عدم دعوة ممثل إسرائيل للمشاركة في تلك الذكرى. وهذا يعبر عن سياستهم وعن تحالفهم ورؤيتهم لقضايا نزع السلاح.

لقد قدم بلدي، سورية، في المجلس عندما كان عضواً فيه عام 2003، مشروع قرار لإنشاء منطقة خالية في الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل – النووية والكيميائية والبيولوجية، وعرقله طرف وحيد معروف، وهو الولايات المتحدة التي لا تزال تغض النظر عن ترسانة إسرائيل من هذه الأسلحة المحظورة وتوجه الانتقادات لبلدي وتكيل الاتهامات لبلدي وتتحدث عن الوقت وعن أسبوع هنا وشهر هناك، رغم أن الولايات المتحدة ذاتها تأخرت أكثر من 20 عاماً في التخلص من ترسانتها من الأسلحة الكيميائية دون أن يكون هناك وجود إرهابي على أراضيها ودون أن يكون هناك قوات احتلال أجنبي لاشرعي على أراضيها ودون أن تكون خاضعة لتدابير قسرية لاشرعية ودون أن تتعرض لضغوط من دول دائمة العضوية في هذا المجلس وتسييس للعمل في الملف الكيميائي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة سلوفينيا على رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. ونعرب عن تقديرنا لسيراليون على الاختتام الناجح لرئاستها في شهر آب/أغسطس. ونرحب أيضا بحضور السيد إيبو، المدير ونائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جلسة الإحاطة اليوم.

تواصل الجمهورية العربية السورية، بوصفها طرفاً ملتزماً باتفاقية الأسلحة الكيميائية، الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية والتعاون الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونقر بالأهمية الحاسمة للجهود التي تبذلها الحكومة السورية لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية.

ونرحب بالتقارير الشهرية التي تقدمها سورية، والتي يغطي آخرها الأنشطة ذات الصلة التي نُفذت على أراضي الجمهورية العربية السورية خلال الأشهر الثلاثة الماضية (انظر S/2024/632). ونثني على سورية لتعاونها المستمر وعقدها الجولة السابعة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة الوطنية السورية. وقد رحبت اللجنة الوطنية السورية أيضاً بعقد الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات. وفي الواقع، وافقت اللجنة الوطنية السورية على تمديد الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر إضافية من أجل تسهيل مهام وأنشطة المنظمة في سورية.

ونتشاطر الرأي القائل بوجوب أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قادرة على أداء مهامها بطريقة محايدة ومهنية وموضوعية لإثبات الحقائق ووضع استنتاجات قائمة على الأدلة. ويصب ذلك في مصلحة الاتفاقية والمنظمة وسيادة القانون وصون السلام والأمن الدوليين. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعزيز سلطتها. وندعو أيضاً إلى تنفيذها بشكل كامل وفعال وغيرتمييزي.

وللأسف فإننا ما زلنا نشهد في المجلس وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة إساءة استخدام بعض الدول الأعضاء للعملية بشكل منهجي لتحقيق مآرب ذات دوافع سياسية بأي ثمن. وتستخدم هذه الدول هاتين الهيئتين ضد الحكومة السورية من خلال الاستشهاد بسلسلة من الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة، متجاهلة التقدم الذي أحرزه البلد في الوفاء بالتزاماته. ونتشاطر القلق الذي أكدته البيانات المتكررة في جلسة اليوم، وهو عدم جدوى عقد جلسات المجلس بشأن هذه المسألة، نظراً لعدم إحراز أي تقدم جوهري أو تطورات هامة. وهذا الاتجاه، الذي يقوض سلطة الاتفاقية ومصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يجب أن يتوقف.

وفي هذا الصدد، نحيط علماً بأن الرسالة المؤرخة 18 تموز/يوليه 2024 الموجهة من مجموعة برلين 21، التي تضم خبراء من الأمم المتحدة وخبراء أكاديميين، قد عُممت على جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن والأمين العام. وتقدم هذه الرسالة دليلاً إضافياً على وجود أوجه قصور خطيرة في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتسلط الضوء على مخاطر التسييس. ونؤيد مواصلة الحوار البناء بين سورية والمنظمة لمعالجة أي مسائل متبقية والوصول بالملف إلى حل نهائي وحاسم. وهذا النهج محوري لضمان الشفافية والمساءلة وللتوصل إلى حل مرضٍ لجميع المسائل غير المحسومة.

وتؤكد إيران، بصفتها عضواً نشطاً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأهمية الأساسية لضمان عمل المنظمة بشكل مستقل ومحايد ومهني. وهذا أمر في غاية الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتنفيذ الالتزامات من جانب الدول الأطراف، بما فيها الجمهورية العربية السورية.

أخيراً، تدين جمهورية إيران الإسلامية بشدة، بوصفها ضحية رئيسية للأسلحة الكيميائية، استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وينبغي بذل كل جهد ممكن لمنع استخدام هذه الأسلحة المروعة.

ويساور إيران قلق بالغ إزاء التهديد الناجم عن حيازة الجماعات الإرهابية لأسلحة كيميائية وتؤكد الحاجة الملحة لتعاون دولي أقوى من أجل مواجهة هذا الخطر الذي يتهدد السلام والأمن العالميين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): استهل كلمتي بتهنئة سلوفينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر الهام من السنة. ونشكر المدير إيبو على إحاطته الشاملة.

صادف الشهر الماضي الذكرى السنوية الحادية عشرة للهجوم بالأسلحة الكيميائية في منطقة الغوطة بدمشق. والغوطة ليست أول ولا آخر الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية التي تسببت في مقتل وإصابة الكثير من المدنيين الأبرياء. وقد تسبب الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية في بعض أسوأ صور المعاناة الناجمة عن النزاع المستمر منذ 14 عاماً.

واستخدام الأسلحة الكيميائية، سواء من قبل النظام السوري أو تنظيم داعش الإرهابي، أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. وبالمثل، فإن الإفلات من العقاب غير مقبول أيضاً. وفي ظل الظروف الحالية المتقلبة على أرض الواقع، فإن مخاطر وقوع الأسلحة الكيميائية في أيدي التنظيمات الإرهابية في سورية واضحة.

ومن الضروري منع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وضمان المساءلة عن الحوادث السابقة. ويتطلب تحقيق هذين الهدفين الإزالة الكاملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية والتعاون الفعال مع فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وقرر المجلس في قراره 2118 (2013) الذي اتخذه بالإجماع أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وأيد التدمير السريع لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية وإجراءات التحقق الصارمة. وبالتالي، تقع على عاتق المجلس مسؤولية رئيسية. ولا بد من استمرار عمله في هذا الملف وتوحيد دعمه لعمل المنظمة.

ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز التقدم، كما ذكرت المنظمة، بشأن توضيح جميع المسائل غير المحسومة فيما يتعلق بالإعلان الذي قدمه النظام السوري. وعلاوة على ذلك، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على تصديق سورية على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن ظهور عناصر غير معلنة سابقا من برنامجها للأسلحة الكيميائية وفتح مسائل جديدة غير محسومة يبعث على القلق الشديد. ونحث النظام السوري على الوفاء بجميع التزاماته المنبثقة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية دون قيد أو شرط. ويجب على النظام أن يكشف عن برنامجه للأسلحة الكيميائية بشفافية تامة وأن يوقف أي برامج جارية. كما ندعو سورية إلى التقيد على نحو تام ودون تأخير بتوجيهات فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة والسماح دون شروط لبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية بالقيام بعملهما.

ختاما، إن ضمان المساءلة وتكريم الأرواح البريئة التي فُقدت بسبب الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية واجب جماعي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/25.